

## حقیقۃ المال فی ضوء آراء الفقہاء الاربعۃ

(Reality of *Māl*: A Study of the Opinions of four Jurists)

\*الدكتور محمد هارون

### Abstract

Muslims are demanded to perform all their wealth (*Māl*) related religious obligations by their lawful earnings. Lawful earnings depend upon the conformity of business transactions with the laws of *Sharī'ah*. From this perspective *Māl* (wealth) occupies very important position in Islamic *Sharī'ah*. As for as the reality of *Māl* is concerned, we find different connotations; it has been interpreted as 'wealth', 'rights', 'profit' etc. The present study is an effort to foreground the conceptual genuineness of '*Māl*' conforming to the authorized viewpoint of the four elite Islamic Jurists. It explores whether profits or rights are the integral part of '*Māl*'?

**Key words:** *Māl*, *Sharī'ah*, Lawful earning, Business, Four Jurists.

كما حرض الاسلام على العبادات والفرائض كذلك ايضا على كسب الحلال وطلبه، ولذا ذكر الله سبحانه وتعالى: وَأَخْرَجَ يَصْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَخْرَجَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>1</sup> ولا بد لكسب الحلال ان يكون البيع على طريقة الشريعة، والبيع اسم لمبادلة المال بالمال<sup>2</sup> وقال صاحب البدائع: "أَنَّ الْبَيْعَ فِي اللُّغَةِ: مُبَادَلَةُ شَيْءٍ مَرْغُوبٍ بِشَيْءٍ مَرْغُوبٍ، وَفِي الشَّرْعِ: مُبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ"<sup>3</sup> ويطلق المال على

\*المحاضر في قسم الدراسات الاسلامية والعربية، بجامعة سرجودها، سرجودها

<sup>1</sup> المزمّل 73: 20-

<sup>2</sup> زين الدين بن إبراهيم بن محمد ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (بيروت: دارالكتاب الاسلامي)، 5

-277:

<sup>3</sup> علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، فصل في شرائط

الصحة في البيوع (بيروت: دارالكتب العلمية، 1406هـ)، 185/5-

الاعيان في زمن التقليدى وقد ظهر في هذا الزمان الاشكال المختلفة للمال يقال لها في اصطلاح الفقه التقليدى " المنافع والحقوق " - وقد وصلت الحاجة الى ذلك في هذا الزمان هل تعد تلك الاشياء في تعريف المال وحقيقته ام لا؟ قد حققت هذه المسئلة في هذه المقالة -

هناك لمعرفة حقيقة اللفظ ثلاثة طرق - الاول: صراحة الشارع، كما بين الشارع مفهوم الصلاة والصوم والحج وغيرها - والثانى اللغة: ولا يكون اساس الاصطلاحات الاسلامية الا على اللغة، واللغة العربية تعين الوجه واليد والرجل في نصوص الوضوء والتيمم باللغة كما خص الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى باللغة الخمر بماء العنب - والثالث: العرف والعادة، والاصطلاحات التى تتعين بالعرف اكثر واغلب، متى لا توجد الصراحة في النص ولم يمكن العلم مفهوم اللفظ من اللغة فحينئذ يرجع الى العرف والعادة لان قاعدة الفقهاء مسلمة: كل ماورد به الشرع مطلقا ولاضابطه له فيه ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف<sup>4</sup> -

### المال لغة

استعمل لفظ المال في النصوص كثيرا، يستعمل في القرآن الكريم تسعين مرة ولكن لم يتعين حد المال في النصوص على الاغلب، لان مفهوم المال كان مستقرا في اذهان الناس بحيث لا حاجة الى توضيحه - من حيث الاشتقاق في لفظ المال احتمالات:

الاول: ان يكون ماخذ " م ي ل " فحينئذ يراد من المال " كل شئ يميل اليه الطبع " وعبر الفقهاء هذا الاحتمال في ماخذ المال بشئ مرغوب -

ثانيا: ان يكون ماخذ " م و ل " فحينئذ يكون معناه " الشئ الذى يدخر " وعبر الفقهاء هذا الاحتمال " ما من شأنه ان يدخل للانتفاع به وقت الحاجة " <sup>5</sup> ولذا لو يراد مفهوم الاول للمال فيكون مراده واسعا جدا وفي الاحتمال الثانى يكون مراده ضيقا جدا واليه مال اكثر اصحاب اللغة -

### مصادق المال ودرجاته

ثم في مصادق المال واطلاقه درجات، مثلا اطلق المال اولا على الارض ثم على الاجزاء الارضية مثلا اطلق على الذهب والفضة ثم على الدواب ثم على الذهب والفضة والنقد عموما، ولذا بعد تعيين مصادق المال الذى ثبت بمراحل مختلفة يكون تعريف المال لغة هكذا: فقال الزبيدى:

<sup>4</sup> جلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر السيوطى، الاشباه والنظائر (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البانى الحلبي واولاده، س ن)، 196 -

<sup>5</sup> مجد امين ابن عابدين، رد المحتار (كراتشى: ايج ايم سعيد، س ن)، 502/4 -

المال ما ملکتہ من کل شیء --- ج اموال، المال فی الاصل ما یملک من الذہب والفضۃ ثم اطلق علی کل ما یقتنی ویملک من الاعیان واكثر ما یطلق المال عند العرب علی الابل لانہا كانت اکثر اموالہم، مال اهل البادية النعم<sup>6</sup>

وفی معجم الاقتصاد الاسلامی

المال اسم لكل ارض غرست نخلا او شجرا بلغة اهل عمان --- وقيل: اول معنى المال عند العرب كان الارض لانها اول شیء، یملکہ الانسان لولادته فیها ولانها تحرث وتزرع ویحصد ما ینمو علیہا، فہی اول المقتنیات واطلقت کلمۃ المال علی قطع کثیر من الارض ثم انتقل معنى المال الی ما ینبت علی الارض من الطعام من ای ضرب کان، وورد المال بمعنی الحيوان الذى یرعى ما ینبت علی الارض وكان مال اهل البادية الخیل والابل والغنم والبقر، ثم انتقل الی معنى العبد والامة لانہما یقتنیان فیباعان ویشتریان، ثم انتقل المال الی کل شیء یقتنی ارضا کان او نباتا او حیوانا او ای شیء یقتنی<sup>7</sup>

وفی المعجم الوسیط

کل ما یملکہ الفرد او تملکہ الجماعة من متاع او عروض تجارة او عقار او نقود او حیوان (ج اموال) وقد اطلق فی الجاهلیة علی الابل ویقال: رجل مال: ذو مال<sup>8</sup>

<sup>6</sup> محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (بيروت: مشورات دار مكتبة الحياة، 1998ء، باب اللام، فصل الميم)، 9/ 121-

<sup>7</sup> الدكتور احمد الشرياضى، معجم الاقتصاد الاسلامی، حرف الميم، (بيروت: دارالكتب العلمية)، 9/ 448-

<sup>8</sup> الدكتور ابراهيم انيس، والدكتور عبدالحليم منتصر المعجم الوسيط (بيروت: داراحياء التراث، 2004ء)، 2/ 892-

## وقال ابن منظور الافريقى في لسان العرب

(مول)المال: محروف ماملكته من جميع الاشياء... قال ابن الاثير: المال في الاصل ما يملك من الذهب والفضة ثم اطلق على كل ما يقتنى ويملك من الاعيان واكثر ما يطلق المال عند العرب على الابل لانها كانت اكثر اموالهم ايضا في المادة: ميل: العدول الى كل شئ والاقبال عليه وكذلك الميلان ومال الشئ يميل ميلا ومملا وممبلا وتميالا<sup>9</sup>

## المال شرعا

الاشياء التى يتمتع الانسان في الدنيا على ثلاثة اقسام: الاول: الاعيان: هى الاشياء التى توجد بوجود حسى-والثانى: المنافع: التى لاتوجد بوجود حسى بل يتعلق بالاعيان كسكونة في السكنى والركوب على الدابة-والثالث: الحقوق: هى مصالح الانسان التى اعتبرها الشرع-هذه الحقوق على قسمين: احدهما يتعلق بالاعيان كحق المرور وحق الشرب وغيرهما وثانيهما: يتعلق بالمال لبالاعيان كحق الام لحضانة الطفل او حق الزوج على الزوجة-

اتفق الفقهاء على ان الاعيان مال ولذلك يجوز بيعها وشراؤها والحقوق التى لا تتعلق بالاعيان بل بالمال كحق الام لحضانة الطفل وهى ليست باموال - لكن اختلف الفقهاء في المنافع هل هى مال ام لا؟ القول المشهور عند الاحناف هو ان يكون المنافع ليست باموال ولا بد لانعقاد البيع ان يكون البدلان مالا، ولذا لا يجوز بيعها وشراؤها لكن عند الجمهور المنافع مال، وذكر القاضى ابو زيد الدبوسى<sup>10</sup> مدار الخلاف بين الحنفية والشافعية في تلك المسئلة: الاصل عند الامام القرشى ابى عبدالله محمد بن ادريس الشافعى قدس

<sup>9</sup> محمد بن مكرم بن على ابن منظور، لسان العرب، فصل الميم (بيروت: دارصادر، 1414هـ)، 11/ 636-

<sup>10</sup> هو عبدالله او عبيدالله بن عمر بن عيسى الدبوسى البخارى الحنفى، فقيه اصولى من اكابر فقهاء الحنفية، كان يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج - قال ابن خلكان عنه: هو اول من ابرز علم الخلاف الى الوجود - ومن آثاره: تقويم الادلة في اصول الفقه والاسرار، وتاسيس النظر والانوار - توفي سنة 430هـ - انظر: شمس

الدين احمد بن محمد بن ابراهيم بن ابى بكر ابن خلكان، وفيات الاعيان وانباء ابناء اهل الزمان، ابوزيد الدبوسى (بيروت: دارصادر، تحقيق: احسان عباس، 1994ء)، 48/2-

الله سره ونور ضريحه ان المنافع بمنزلة الاعيان القائمة وعندنا بمنزلة الاعيان في حق جواز العقد عليها لاغير<sup>11</sup> وذكر ابن الهمام<sup>12</sup> راي الشوافع بهذه الالفاظ: المال اسم لما هو غيرنا مخلوق لمصالحنا<sup>13</sup> -

ان نظرنا الى وجهة نظر الفقهاء بصدد المال فنظرنا الى البيع والمهر ان الفقهاء اتفقوا على ان البيع اسم لمبادلة المال بالمال واتفق الفقهاء على ان المهر مال للآية القرآنية: ان تبتغوا باموالكم<sup>14</sup>

راى الشوافع

اذا نظرنا بنظرالتمعق راينا انه لا حاجة في كون المال ان يكون عينا بل المنفعة مال عندهم ايضا ويظهر هذا من تعريف البيع عندهم فقد عرف المال ابن حجر الهيثمي<sup>15</sup> رحمه الله تعالى بقوله:

عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الآتى لاستفادة ملك عين او منفعة

موبدة<sup>16</sup> -

وقال الشروانى تحته

قوله(موبدة) كحق الممر اذا عقد عليه بلفظ البيع<sup>17</sup>

<sup>11</sup> ابو زيد عبدالله بن عمر بن عيسى الدبوسى، تاسيس النظر(بيروت: دارابن زيدون، تحقيق: مصطفى مجد القباني دمشق)، 62 -

<sup>12</sup> هو مجد بن عبدالواحد بن عبدالحميد الاسكندرى، المعروف بابن الهمام، ولد سنة 790هـ في الاسكندرية، كان اماما في الاصول والتفسير والفقہ والفرائض والحساب والتصوف والمعاني والبيان، قال السخاوى في حقه: انه عالم اهل الارض ومحقق اولى العصر - وفي آثاره: فتح القدير شرح الهداية، التحرير، في اصول الفقه و زاد الفقير، هذا الكتاب في فروع الحنفية - توفي سنة 861هـ في القاهرة، حضر السلطان فمّن دونه - انظر: مجد بن علي بن مجد بن عبد الله الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع(بيروت: دارالمعرفة)، 201/2 -

<sup>13</sup> كمال الدين مجد بن عبد الواحد ابن الهمام، فتح القدير(بيروت: دارالفكر)، 281/8 -

<sup>14</sup> النساء 4: 24 -

<sup>15</sup> هو شهاب الدين ابو العباس احمد بن مجد بن علي بن حجر الهيثمي، ولد سنة 909هـ، اذن له مشايخه بالافتاء التدريس وعمره دون العشرين وبرع في علوم كثيرة من التفسير والحديث والكلام والفقه اصولا وفروعا والفرائض والحساب والنحو والصرف، ومن مولفاته: شرح الاربعة النووية، الزواجر عن اقتراف الكبائر، نصيحة الملوك وشرح المنهاج المسمى تحفة المحتاج بشرح المنهاج - توفي سنة 973هـ - انظر: عبد الحى بن احمد ابن العماد دمشق، شذرات الذهب في اخبار من ذهب(دمشق: دارابن كثير، تحقيق: عبدالقادر الارناؤوط، 1406هـ)، 370 /8 -

<sup>16</sup> ابن حجر الهيثمي، حواشى الشروانى على تحفة المحتاج، 215 /4 -

وقال الشريبي الخطيب<sup>18</sup> رحمه الله تعالى

وحده بعضهم بانه عقد معاوضة مالية يفيد ملك عين او منفعة على التابيد  
فدخل بيع حق الممر ونحوه، وخرجت الاجارة بقيد التاقيت فانها ليست  
بيعا<sup>19</sup>

فظهر من تلك النصوص الفقهية ان المنفعة المباحة الموبدة مال عند الشافعية يجوز بيعها وشراؤها -  
راى الحنابلة

مذهب الحنابلة في تلك المسئلة مثل مذهب الشافعية يعنى لاحاجة في كون المال ان يكون عينا بل  
المنفعة ايضا مال عندهم ويظهر هذا من تعريفهم البيع، فعرفه ابن قدامة<sup>20</sup> بقوله:  
ان المال مافيه منفعة مباحة لغير حاجة او ضرورة كعقار وجمل و دود القز  
وديدان الصيد كالحشرات ومافيه نفع محرم كالخمر وما لايباح الا لضرورة  
كالميتة وما لايباح اقتنائه الا لاحاجة فليس مالا<sup>21</sup> وقال ايضا : ان الصداق  
لا يكون الا مالا -- ومنافع الحر والعبد وغيرهما جاز ان يكون صداقا<sup>22</sup>

<sup>17</sup> الهيثمى، تحفة المحتاج، 4/ 215 -

<sup>18</sup> هو شمس الدين مجد بن احمد الخطيب الشريبي الشافى الفقيه المتكلم النحوى، ولد في شرين بمحافظة  
الدقهلية واليه ينسب ثم انتقل الى القاهرة واستوطنها حتى توفي، ومن تاليفاته: الاقناع في حل الفاظ ابي  
شجاع، مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج، هذا الكتاب يعد من اهم شروح كتب الفقه على المذهب  
الشافى، شرح التنبيه: وهو شرح على كتاب التنبيه في فروع الشافعية لابي اسحاق - توفي بعد العصر من يوم الخميس  
الثامن من شعبان سنة 977هـ - انظر: شذرات الذهب، 10/ 561 -

<sup>19</sup> شمس الدين مجد بن احمد الخطيب الشريبي الشافى، مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج  
(بيروت: دارالكتب العلمية، 1414هـ)، 2/ 3 -

<sup>20</sup> هو موفق الدين ابو مجد عبدالله بن احمد بن قدامة بن مقدم القرشى المقدسى، احد ائمة وشيوخ المذهب  
الحنبلى، ولد سنة 541هـ في فلسطين، وتوفي سنة 620هـ في دمشق - ومن مولفاته: عمدة الفقه، المقنع، الكافي في فقه  
الامام احمد بن حنبل، المغنى وهو اكبر كتبه من مولفاته -

<sup>21</sup> موفق الدين ابو مجد عبدالله بن احمد بن قدامة بن مقدم القرشى المقدسى، المغنى (القاهرة: مكتبة  
القاهرة)، 5/ 439 -

<sup>22</sup> المغنى لابن قدامة، 7/ 157 -

وذكر البهوتي<sup>23</sup> رحمه الله تعالى انه:

مبادلة عين مالية... او منفعة مباحة مطلقا، بان لا تختص اباحتها بحال دون  
آخر كمر دار او بقعة مباحة مطلقا... فيشمل نحو ممر في دار بكتاب او بممر  
في دار اخرى<sup>24</sup> -

وقال المرداوى<sup>25</sup> رحمه الله تعالى في الانصاف بعد ما ذكر عدة تعريفات للبيع، واعترض على اكثرها:  
"وقال في الوجيز: هو عبارة عن تملك عين مالية او منفعة مباحة على التابيد  
بعوض مالي"<sup>26</sup> -

فظهر بهذه النصوص الفقهية ايضا ان المنفعة المباحة الموبدة مال عند الحنابلة.

<sup>23</sup> هو ابو السعادات منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلى المصرى، ولد سنة 1000 هـ، وتوفي سنة  
1051 هـ. فكان ممن انتهى اليه الافتاء والتدريس، وكان شيخا له مكارم دار، وكان في كل ليلة جمعة ضيافة ويدعو  
جماعته من المقادسة، واذا مرض احد عاده واخذه الى بيته ومرضه الى ان يشفى، وقد رحل الناس اليه من الآفاق  
لاجل اخذ مذهب الامام احمد عنه. للبهوتي عدد كبير من المؤلفات: منها: كشف القناع عن الاقناع هو شرح  
مشهور، ومنها: حاشية على الاقناع وهي اهم كتب الحواشى في المذهب الحنبلى وغير ذلك. انظر: مجدامين بن فضل  
الله بن محب الدين المحبى، خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادى عشر (بيروت: المطبعة الوهبية  
ط، 1248 هـ)، 4/426 -

<sup>24</sup> منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن ادريس البهوتي الحنبلى، دقائق أولى النهى لشرح المنتهى  
المعروف بشرح منتهى الإرادات شرح منتهى الارادات (بيروت: عالم الكتب)، 2/140 -

<sup>25</sup> هو علاء الدين ابو الحسن على بن سليمان المرداوى الحنبلى، ولد عام 817 هـ في ببلدة مرداء، ونشا بها وحفظ  
القرآن واخذ الفقه بها عن فقيها احمد بن يوسف المرداوى، صنف كتبا كثيرة في انواع العلوم اعظها كتاب الانصاف  
في معرفة الراجح من الخلاف وهو اربع مجلدات ضخمة، جعله على المقنع، وهو من كتب الاسلام، فانه سلك فيه  
مسلكا لم يسبق اليه، بين فيه الصحيح من المذهب واطال فيه الكلام، وله التحرير في اصول الفقه ذكر فيه  
المذاهب الاربعة وغيرها وشرحه الى غير ذلك من المؤلفات، فقد توفي الشيخ المرداوى يوم الجمعة في دمشق عام  
855 هـ - انظر: ابن العماد الحنبلى، شذرات الذهب، 7/340، 339 -

<sup>26</sup> علاء الدين ابو الحسن علي بن سليمان المرداوى الحنبلى، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف  
للمرداوى (بيروت: دار احياء التراث العربى)، 4/260 -

## راى المالكية

اما المالكية، فرايهم في هذه المسئلة مضطرب، لكن عندما تعمقنا النظر في كتب المالكية فظهر لنا ان مذهب المالكية مثل مذهب الشافعية والحنابلة، ولذا يجوز عند ابن القاسم ان تجعل المنافع مهرا ويكره عند غيره، لكن ان سمي المهر بالمنافع فيتعين المهر والمرأة تستحقه - فقد قال وهبة الزحيلي في كتابه:،  
" ان المنافع من تعليم القرآن ونحوه او سكنى الدار او خدمة ففيها خلاف ، قال مالك: انها لاتصلح مهرا ابتداء ان يسمها مهرا وقال ابن القاسم بها تصلح مهرا مع الكراهة وبعض ائمة المالكية يجيزها بلاكراهة --. ولكن اذا سمي شخص منفعة من هذه المنافع مهرا فان العقد يصح على المعتمد وثبت للمرأة المنفعة التي سميت لها وهذا هو المشهور<sup>27</sup>

" وقال صاحب الشرح الصغير: كل مايملك شرعا ولو قل فهو مال<sup>28</sup> وعرف الامام ابواسحاق الشاطبي<sup>29</sup> رحمه الله تعالى بقوله: المال ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك<sup>30</sup> والمكية شئى معنوى وهى عبارة عن

<sup>27</sup> عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، الفقه على المذاهب الاربعة (بيروت: دارالكتب العلمية، 1424هـ)، 104/4-

<sup>28</sup> ابوالعباس، احمد بن محمد الصاوى، حاشية الصاوى على الشرح الصغير (بيروت: دارالمعارف)، 8/9، 8- اسم هذا الكتاب "بلغة السالك لا قرب المسالك، فقد اشتهر في العلماء بحاشية الصاوى على الشرح الصغير، والشرح الصغير هو شرح للشيخ احمد الدردير، احد ابرز الفقهاء والاصوليين من اهل السنة والجماعة و فقيه للمذهب المالكي، و صوفي مشهور، فقد الف الكتاب " اقرب المسالك لمذهب الامام مالك هو متن في فقه المالكي فرغ من تاليفه سنة 1193هـ وطبع بالقاهرة عام 1321هـ ثم تعددت طبعاته بعد ذلك، وبعد ذلك قفد شرح بشرح الصغير على اقرب المسالك، وصل فيه الى باب الجناية فقد مات ثم قد اكمله تلميذه الشيخ مصطفى العقباوى، وهذا الشرح هو الذى اقره جميع المالكية في الفتوى، وعليه مشهور المذهب المالكي والاقوال المعتمدة فيه - فقد طبع في بولاق بالقاهرة سنة 1281هـ -

<sup>29</sup> هو ابراهيم بن موسى بن محمد ابو اسحاق اللخمي الشهير بالشاطبي، وكنيته التي عرف بها ابو اسحاق، ولم يعلم في اى سنة ولد، فالظاهر انه ولد بغرناطة، اما عن وفاته فهي يوم الثلاثاء من شهر رمضان سنة 790هـ - لقد يميز الشاطبي بمنزلة عالية رفيعة بين علماء الشريعة الاسلامية، فكان الشاطبي نجما ساطعا بين علماء عصره، وللإمام الشاطبي مولفات كثيرة في مختلف علوم العربية والشريعة، كالنحو والصرف والاشتقاق والادب والشعر وعلوم الحديث وفقهه والفقه واصوله والتصوف والبدع الى غير ذلك من علوم، منها: كتاب الموافقات في اصول

النسبة بين المالك والمملوك، والعينية ليست بشرط لثبوت هذه النسبة ولذا النسبة التي تحصل لصاحب الحق بالحق ولصاحب المنافع بالمنافع عبرها بالملكية. وبالجملة لا حاجة عند الأئمة الثلاثة في كون المال ان يكون عينا بل المنفعة مال، ولذا قال الشيخ عبد الرحمن الجزيري رحمه الله تعالى عند ذكر حقيقة البيع: "الغرض من امران: الاول ان يكون ذلك العقد مفيد الملك العين او الملك المنفعة على التابيد كحق المرور"<sup>31</sup>

راى الحنفية

فقد عرف ابن عابدين<sup>32</sup> رحمه الله تعالى المال بقوله: "مامن شأنه ان ترغب اليه النفس"<sup>33</sup> لكن صرح ابن عابدين بان المراد من شئ مرغوب فيه "العين" لالمنفعة وذكر ايضا نقلا عن التلويح: والمال ما من شأنه ان يدخر للانتفاع وقت الحاجة<sup>34</sup> ثم نقل عن الحاوي القدسي: المال اسم لغير الآدمى خلق لمصالح

الفقه، كتاب الاعتصام في اهل البدع والضلالات، الافادات والانشادات. انظر: مقدمة الموافقات (عمان: دار ابن عفان، ط 1417هـ، تحقيق: ابو عبدة مشهور بن حسن آل سلمان)، 6/1-

<sup>30</sup> ابراهيم بن موسى بن مجد ابو اسحاق اللخمي الشاطبي، الموافقات (عمان: دار ابن عفان، 1417هـ، تحقيق: ابو عبدة مشهور بن حسن آل سلمان)، 17/2-

<sup>31</sup> الجزيري، الفقه على المذاهب الاربعة، 105/2-

<sup>32</sup> هو مجد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، فقيه الديار الشامية وامام الحنفية في عصره، ولد في دمشق عاصمة سورية في حي القنوات، فقد اشتهر بابن عابدين، وهي شهرة تعود الى جده مجد صلاح الدين الذي اطلق عليه اللقب لصلاحه، فقد سلك الطريقة النقشبندية على يد الشيخ خالد النقشبندی بدمشق. و في آثاره: الحاشية: تسمى رد المحتار على الدر المختار تعرف باسم حاشية ابن عابدين، رفع الانظار عما اورده الحلبي على الدر المختار والرحيق المختوم في الفرائض، الى غير ذلك من المؤلفات. فقد توفي سنة 1252هـ ودفن في مقبرة الباب الصغير.

<sup>33</sup> مجد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المحتار على الدر المختار (بيروت: دار الفكر، ط 1412هـ)، 502/4-

<sup>34</sup> ابن عابدين، رد المحتار، 502/4-

الادى وامكن احرازه والتصرف فى على وجه الاختيار<sup>35</sup> وذكر بعضهم " المراد بالمال عين تجرى فى التنافس والابتدال<sup>36</sup> وقال الشيخ مصطفى الزرقاء: المال هو كل عين ذات قيمة مادية بين الناس<sup>37</sup> - مقتضى هذه النصوص الفقهيّة ان المال مقصور على الاعيان المادية فلا يشمل المنافع والحقوق، ولذا صرح الفقهاء الحنفيّة بعدم جواز بيع المنافع والحقوق المجردة-  
راى آخر للحنفيّة

وقد ظهر مما سبق من عبارات الفقهاء الحنفيّة ان العينية شرط للمالية فماليس عيناليس بمال عندهم لكن هناك عبارات تدل على انهم لم يعتبروا بهذا الشرط فى بعض المواضع، فمثلا ذكر صاحب الهداية<sup>38</sup> فى كتابه ان الخدمة تدخل فى حد المال عند محمد<sup>39</sup> رحمه الله تعالى لكن تجب على الزوج قيمتها لمكان المناقضة، فقال صاحب الهداية: " ثم على قول محمد رحمه الله تعالى تجب قيمة الخدمة لان المسمى مال

<sup>35</sup> ابن عابدين، رد المحتار، 4/502-

<sup>36</sup> عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، الدر المنتقى بهامش مجمع الانهر (بيروت: دار احياء التراث العربى)، 2/3-

<sup>37</sup> وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامى وادلته (دمشق: دار الفكر، الطبعة الرابعة)، 4/345-

<sup>38</sup> هو برهان الدين ابو الحسن على بن ابى بكر الفرغانى المرغينانى، يعرف انه ولد فى عام 530هـ لكن الشيخ محمد عبد الحى اللكنوى يذكر انه ولد عقيب صلاة العصر يوم الاثنين من شهر رجب سنة 511هـ- فقد ذكر الشيخ اللكنوى فى فوائد البهية فى تراجم الحنفيّة: واعلم انهم قسموا اصحابنا الحنفيّة على ست طبقات، وانهم يعدونه فى الطبقة الرابعة، فطبقة الرابعة طبقة اصحاب الترجيح كالقُدورى و صاحب الهداية- له مولفات كثيرة، منها الهداية شرح البداية، البداية المسمى ب بداية المبتدى، الكفاية المسمى ب كفاية المنتهى شرح بداية المبتدى ومناسك الحج، الى غير ذلك من المولفات الكثيرة- توفى سنة 593هـ، ودفن بسمرقند- انظر: محمد عبد الحى اللكنوى، الفوائد البهية فى تراجم الحنفيّة (بيروت: مطبعة السعادة، ط 1424هـ)، 141-

<sup>39</sup> هو محمد بن الحسن الشيبانى، فقيه ومحدث ولغوى، صاحب الامام ابى حنيفة النعمان رحمه الله تعالى، ناشر مذهبه، يلقب صاحب ابى حنيفة وفقه العراق، ولد بواسط سنة 131هـ، ونشا بالكوفة واخذ عن ابى حنيفة بعض الفقه وتمم الفقه على القاضى ابى يوسف رحمه الله تعالى، ورحل الى مالك بن انس فى المدينة، تولى القضاء زمن هارون الرشيد وانتتهت اليه رئاسة الفقه بالعراق بعد ابى يوسف- توفى فى الرى بواسط سنة 189هـ، وله عدة مولفات فى الفقه الحنفى، منها: المبسوط، ويسمى الاصل، الزيادات، الجامع الكبير، الجامع الصغير، السير الكبير و السير الصغير-

الانه عجز عن التسليم لمكان المناقضة<sup>40</sup> وقال ابن نجيم<sup>41</sup> رحمه الله تعالى ان هذه المنافع مال او التحقت بالاموال، فقال ايضا: لو تزوجها على منافع سائر الاعيان فى سكنى داره وخدمة عبده وركوب دابته والحمل عليها وزراعه ارضه ونحو ذلك فى منافع الاعيان مدة معلومة صحت تسميته لان هذه المنافع اموال او التحقت بالاموال<sup>42</sup> وقال الكاسانى<sup>43</sup> فى باب الوصية: منها ان يكون مالا... سواء كان المال عينا او منفعة عند العلماء كافة<sup>44</sup> وقال فى مقام آخر: اما الوصية بالمال فحكمها ثبوت الملك فى المال الموصى به للموصى له والمال قد يكون عينا وقد يكون منفعة<sup>45</sup>

<sup>40</sup> علي بن ابي بكر بن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى، الهداية فى شرح بداية المبتدى (بيروت: دار احياء التراث العربى، تحقيق: ظلال يوسف)، 28/2-

<sup>41</sup> هو زين الدين بن ابراهيم بن محمد اشتهر بابن نجيم، تلقى العلم عن كبار الفقهاء فيهم: الشيخ شرف الدين البلقينى، شيخ الاسلام شهاب الدين احمد بن يونس المصرى الشهير بابن الشلبى والشيخ امين الدين بن عبدالعال الحنفى رحمهم الله تعالى، وله مولفات كثيرة منها: الاشباه والنظائر على مذهب ابي حنيفة النعمان فى فروع الحنفية سلك فيها مسلك الشيخ تاج الدين السبكي الشافعى، ومنها: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، شرح فيه كتاب كنز الدقائق للإمام حافظ الدين النسفى فى الفقه الحنفى و وصل فى شرحه الى آخر كتاب الاجارة ثم توفى قبل ان يتمه فاتمه الشيخ عبدالقادر بن عثمان القاهرى الشهير بالطورى، توفى سنة 969 او 970 هـ ودفن مع اخيه الشيخ عمر بالقاهرة. انظر: ابن العماد الحنبلى، شذرات الذهب فى اخبار من ذهب، 358/8-

<sup>42</sup> ابن نجيم، زين الدين بن ابراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (بيروت: دار الكتاب الاسلامى)، 156/3-

<sup>43</sup> هو علاء الدين ابوبكر بن مسعود بن احمد الكاسانى، فقيه حنفى مشهور من اهل حلب، احد كبار فقهاء الحنفية فى عصره لقب بملك علماء الحديث، وهو صاحب اعظم كتاب فى فقه الحنفية واسمه بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع. جمع الكاسانى بين الحديث والفقه والتفسير بمنهج الامام ابي حنيفة، توفى الامام الكاسانى بعد ظهر يوم الاحد العاشر من رجب عام 587 هـ -

<sup>44</sup> علاء الدين، ابو بكر بن مسعود بن احمد الكاسانى الحنفى، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع (بيروت: دار الكتاب العلمية، 1406 هـ)، 352/7-

<sup>45</sup> الكاسانى، بدائع الصنائع، 385/7-

ثم انهم لما صرحوا فى بعض الحقوق بعدم جواز بيعها وشرائها ذكروا ان هذا المنع ليس مبنيًا على عدم كون هذه الحقوق والمنافع مالا بل منعوا عن بيعها وشرائها للجهاالة والغرر فذكر صاحب العنايه مثالا: " انما لم يجر بيع الشرب وحده فى ظاهر الروايه للجهاالة لا باعتبار انه ليس بمال<sup>46</sup> -  
ثم الفقهاء الذين شرطوا فى تعريف المال ان يكون هو عيننا وشددوا فى ذلك، متى اجرهم على التوسع بيع بعض الحقوق تحت العرف والرواج فلا بد لهم ان يجوزوا الاعتياض عن بعض الحقوق والتنازل بالعض-

### عناصر المال

حاصل البحث ان التقوم شرط لازم للماليه وان المال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره وقت الحاجة، والتقوم يثبت بها وباباحه الانتفاع به شرعا، فما يباح بلا تمول لا يكون مالا كحبه الحنطة وما يتمول بلا اباحه انتفاع لا يكون متقوما كالخمر، ولا بد لتقوم شئى من ثلاثة عناصر:  
الاول: هو ان يكون قابلا للانتفاع، كما منع ابو حنيفه وابويوسف رحمهما الله تعالى بيع دوده القز وبيضاها لكن اجاز مجده رحمه الله تعالى والفتوى على قول مجده رحمه الله تعالى لان هذا قابلا للانتفاع كما قال الزيلى<sup>47</sup> رحمه الله تعالى: لان الدوده ينتفع به وكذا بيضاة فى المآل<sup>48</sup>  
الثانى: هو ان يكون مباحا، ولذلك ليست الميته مالا عند فقهاينا ايضا الخمر ليس بمال فى حق المسلمين لانه لا يكون مباحا، وقال صاحب كشاف القناع للنبات والحشاش وغيرها: فاما السم من الحشاش والنبات فان كان لا ينتفع به او كان يقتل قليله لم يجر بيعه وان انتفع به او امكن التداوى بيسير كالسقمونيا ونحوها جاز بيعه<sup>49</sup> وقد ذكر ابن قدامة فى كتابه المغنى ايضا<sup>50</sup>

<sup>46</sup> مجده بن مجده بن محمود البابرقى، العنايه شرح الهدايه (بيروت: دارالكتب العلميه)، 204/5-

<sup>47</sup> هو ابو عمرو عثمان بن على بن محجن البارعى فخرالدين الزيلى الحنفى، فقيه حنفى شارح الكنز، قدم القاهره سنة 705هـ فافتى ودرس ونشر الفقه وانتفع به الناس وتوفى فيها سنة ودفن بالقرافه له تبين الحقائق فى شرح كنز الدقائق فى ست مجلدات-

<sup>48</sup> عثمان بن على بن محجن البارعى، فخر الدين الزيلى الحنفى، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (القاهره: المطبعه الكبرى الاميريه، 1313هـ)، 49/6-

<sup>49</sup> منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن ادريس البهوتى الحنبلى، كشاف القناع، فصل: الشرط الثالث ان يكون المبيع والتمن (بيروت: دارالكتب العلميه)، 155/3-

<sup>50</sup> المغنى لابن قدامة، مسئله، قال: وبيع الفهد والصقر المعلم جائز، 176/4-

الثالث: العرف والعادة اى جرت العادة في العرف لشيئ بان يبيعه الناس ويشتره فيكون هو مالا كما ذكر ابن عابدين رحمه الله تعالى: المالية تثبت بتمول الناس كافة او بعضهم<sup>51</sup> فقدمن الفقهاء عن بيع بعض الاشياء وشرائها لكن عندما راي الناس ان يشتروها وبيعوها فجازوا بيعها وشرائها فقال ابن نجيم: لكن في الذخيرة اذا اشترى العلق الذى يقال له بالفارسية " مرعل " يجوز وبه اخذ الصدر الشهيد لحاجة الناس اليه بتمول الناس<sup>52</sup>

### اعتبار العرف في المال

ههنا بحث اهم وهو انه هل للعرف مدخل في المال ام لا؟ اذا كان الشئ من الاشياء مالا تعامل الناس يبيعه وشرائه في زمن آخر- هل يعد ذلك الشئ مالا بعرف الناس وعادتهم ام لا؟ اتفق الفقهاء ان للعرف والرواج اعتبارا في الشريعة الاسلامية، يتفرع عليهما مسائل فقهية ولذا قال ابن نجيم المصرى:

واعلم ان اعتبار العادة والعرف ترجع اليه في الفقه مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا في الاصول في باب ماتترك به الحقيقة: تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة<sup>53</sup>

وان العرف والعادة قد رجح اليهما الفقهاء في كثير من المسائل حتى جعلوا ذلك اصلا وهو معنى القاعدة: العادة محكمة" واصل هذه القاعدة الحديث المعروف: " ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن" وقد جعل الفقهاء العرف اساسا لتغيير كثير من الاحكام نذكر ههنا بعض الامثلة: منهان مذهب الامام ابي حنيفة رحمة الله تعالى ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان ولكنه كان مبني على عرف اهل زمانه فان زمنه كان زمن خير لا يتصور من غير سلطان ان يكره احدا على ما لا يرضى اكرها ملجئا ثم لما تغير العرف وكثر الفساد وتغيرت هذه العلة فصار الاكراه يتحقق من غير سلطان فعلا افى الامام محمد رحمه الله تعالى بتحقق الاكراه من غير السلطان وبه اخذ المتأخرون وهو المختار<sup>54</sup> منها الاستصناع: والقياس يقول الاستصناع لا يجوز لان في الاستصناع بيع المعدوم وبيع المعدوم لا يجوز في الشريعة للغرر الذى نهى رسول الله ﷺ منه- لكن جوز الفقهاء الاستصناع بالعرف والعادة وقال شمس

<sup>51</sup> ابن عابدين، رد المحتار، 4/502-

<sup>52</sup> ابن نجيم، البحر الرائق، 6/78-

<sup>53</sup> زين الدين بن ابراهيم بن محمد بن نجيم، الاشباه والنظائر (بيروت: دارالكتب العلمية، 1414هـ)، 94-

<sup>54</sup> ظفر احمد العثماني، اعلاء السنن (كراتشى، ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، 1418هـ)، 310/16-

الائمة السرخسي رحمه الله تعالى: ولكننا نقول تركنا القياس لتعامل في ذلك فانهم تعاملوا من لدن رسول الله ﷺ الى يومنا هذا من غير نكير منكر وتعامل الناس من غير نكير منكر اصل من الاصول لقوله ﷺ مراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال ﷺ لا تجتمع امتي على ضلالة وهو نظير دخول الحمام باجر فانه جائز لتعامل الناس وان كان مقدار المكث فيه وما يصب من الماء مجهولا وكذلك شرب الماء من السقاء بفلس والحجامة باجر لتعامل الناس وان لم يكن له مقدار<sup>55</sup>

فظهر من هذه النصوص الفقهية والامثلة ان العرف والعادة معتبران شرعا. ولاشك ان للعرف العام مجالا في ادراج بعض الاشياء في الاعيان، لان المالية كما يقول ابن عابدين رحمه الله تعالى تثبت بتمول الناس وهذا مثل القوة الكهربائية او الغاز التي لم تكن في الازمان السالفة تعد من الاموال والاعيان المتقومة، لانها ليست عينا قائمة بذاته، ولم يكن احرازها في الوسعة البشرية، ولكنها صارت الآن من اعز الاموال المتقومة التي لاشبهة في جواز بيعها و شرائها، وذلك لنفعها البالغ، ولا مكان احرازها، ولتعارف الناس بماليتها وتقومها.

#### خلاصة البحث

لابد لكسب الحلال ان يكون البيع على طريقة الشريعة، والبيع اسم لمبادلة المال بالمال ويطلق المال على الاعيان في زمن التقليدي وقد ظهر في هذا الزمان الاشكال المختلفة للمال يقال لها في اصطلاح الفقه التقليدي "المنافع والحقوق". وقد وصلت الحاجة الى ذلك في هذا الزمان هل تعد تلك الاشياء في تعريف المال وحقيقته ام لا.

اختلف الفقهاء في تعريف المال عند الائمة الثلاثة تعريف المال يشمل المنافع والاعيان، لكن عند الحنفية رايان للمال: الاول: لابل للمال ان يكون عينا والثاني: يشمل المال على المنافع ايضا. لكن علة الرايين التسليم التسلم ولذا لو كان المال في حالة يمكن التسليم والتسلم فهو مال عند ابي حنيفة سواء كان العين ام لا. فالآن الاشياء التي لم تكن في الازمان السالفة مثلا القوة الكهربائية والغاز تعد من الاموال والاعيان المتقومة لانها ليست عينا قائمة بذاته ولم يكن احرازها في الوسع البشرى ولكنها صارت الآن من اعز الاموال المتقومة التي لاشبهة في جواز بيعها و شرائها لان هذا الاشياء يمكن تسليمها وتسلمها.

ولا شك ان للعرف العام مجالا في ادراج بعض الاشياء في الاعيان لان المالية كما يقول ابن عابدين رحمه الله تعالى: المالية ثبت بتمول الناس وهذا مثل القوة الكهربائية او الغاز.

<sup>55</sup> السرخسي، مجد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، المبسوط (بيروت: دارالمعرفة، 1414هـ)، 12 /